

# منظمة التحرير الفلسطينية

تقييم التجربة وإعادة البناء



تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

حلمي موسى  
صقر أبو فخر  
د. محمد السيد سعيد  
نافذ أبو حسنة

د. أنور أبو طه  
شفيق الحوت  
د. محسن محمد صالح  
منير شفيق

أسامة حمدان  
سهيل الناطور  
فتحي أبو العدرات  
مروان عبد العال

أ.د. أحمد سعيد نوفل  
د. سلمان أبو ستة  
أ.د. عبد الله الأشعل  
محمد تيسير الخطيب



## الورقة الخامسة

### نحو علاقة صحيحة بين

### منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية

أ.د. أحمد سعيد نوفل<sup>27</sup>

عندما نشأت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، لم تكن الضفة الغربية وقطاع غزة - المقامة عليهما السلطة الوطنية الفلسطينية حالياً - محتلتين بعد. وكان الهدف من وجودها هو تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948، وأعدت المنظمة الأمل من جديد بإمكانية العودة إلى تلك الأراضي. واستطاعت في فترة قصيرة، خاصة بعد دخول المنظمات الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، أن تخلق حالة من الصمود والمقاومة ليس لدى الفلسطينيين فقط، بل عند الجماهير العربية التي ارتفعت معنوياتها بالمقاومة الفلسطينية، بعد الهزيمة التي لحقت بالجيش العربي في حرب 1967. وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، تتحدث باسمه وتشارك في المؤتمرات العربية والدولية بالنيابة عنه. إلا أن المنظمة تعرضت منذ اتفاق أوسلو عام 1993، إلى عملية تهميش وإضعاف مقصودتين من قبل السلطة الفلسطينية، وجهات عربية ودولية مختلفة، وأصبح التعامل مع السلطة فلسطينياً وعربياً ودولياً يتم على حساب منظمة التحرير. وفي الوقت الذي ما زالت تتمتع فيه المنظمة في الشتات بالتأييد والانتماء إليها من قبل الفلسطينيين، فإن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فشلت في الحصول على تأييد المواطنين الفلسطينيين قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة، وذلك بسبب الفساد الذي طغى على ممارساتها في العشر سنوات الأخيرة. ولهذا فقد أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة، رغبة الفلسطينيين في تغيير القائمين على تلك السلطة، وإعادة اللحمة بين

---

(27) أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك الأردنية.

عمل منظمة التحرير في الخارج التي ما زالت تسيطر عليها حركة فتح، وبين السلطة الفلسطينية المنقسمة بين الرئاسة الفلسطينية بزعامة فتح، وبين الحكومة الفلسطينية بزعامة حركة حماس.

وبرزت بعد الانتخابات التشريعية، ولأول مرة وجود قيادتين في الساحة الفلسطينية، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أضعف كلاهما. علماً أن التداخل في الصلاحيات بين الرئاسة الفلسطينية والحكومة، كانت موجودة من قبل، بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من جهة وبين رئيس حكومته محمود عباس، الذي قدم استقالته بسبب عدم قدرته على الاستمرار في عمله لتدخل الرئاسة في صلاحياته، وكذلك الأمر مع خليفته أحمد قريع، الذي هدد بالاستقالة عدة مرات قبل وفاة عرفات. وكان عرفات قد أُجبر على فصل الحكومة الفلسطينية عن الرئاسة الفلسطينية، بسبب الضغوطات الأمريكية والإسرائيلية، بحجة ضرورة إجراء إصلاحات في السلطة الوطنية الفلسطينية، لم يكن متحمساً لها. وعلى الرغم من خطورة تلك الخلافات بين الرئاسة والحكومة، إلا أنها كانت خلافات داخلية، لأنها كانت تتم داخل تنظيم واحد وهو حركة فتح. ولكن الانتخابات التشريعية الأخيرة وفوز حركة حماس، أطفت على السطح قضية التداخل في الصلاحيات بشكل كبير، وكان لا بد من البحث في كيفية إيجاد علاقة صحيحة وصحية بين المنظمة والسلطة الفلسطينية، لأنه بات من الصعب الاستمرار في العلاقة المتوترة. ولأن منظمة التحرير تهيمن عليها حركة فتح، بينما السلطة الفلسطينية، منقسمة بين الرئاسة الفلسطينية الفتاوية وبين حركة حماس، وكلاهما منتخبتان من قبل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. ظهرت خلافات في الصلاحيات بين المنظمة وبين السلطة الفلسطينية، وبين منظمة التحرير التي تسيطر عليها فتح وبين تنظيمات فلسطينية داخل المنظمة ولكنها مهمشة، وبين التداخل في الصلاحيات بين المنظمة وفتح، وبين سلطة الرئاسة الفلسطينية في السلطة الوطنية التي تسيطر عليها فتح، وبين الحكومة الفلسطينية في السلطة الوطنية التي تسيطر عليها حركة حماس.

وكانت بعض ملامح الخلافات بين الرئاسة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، قد ظهرت منذ اللحظات الأولى التي أعلنت فيها نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية: فقد أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد يوم واحد على الانتخابات نقل مسؤولية

ثلاثة أجهزة أمنية، وهي الأمن الوقائي، والشرطة، والدفاع المدني، التي كانت من قبل من صلاحيات وزارة الداخلية في حكومة أحمد قريع، من الحكومة الفلسطينية إلى الرئاسة. وأخذ المجلس التشريعي المنتهية ولايته في 13 شباط/ فبراير 2006 في جلسة استثنائية قراراً بنقل صلاحيات منح الرئيس الفلسطيني صلاحية إنشاء المحكمة الدستورية برئيسها وقضاتها، وكان الوضع السابق يشترط تصديق المجلس التشريعي الفلسطيني على ذلك التشكيل، الأمر الذي يعني أن القرار سلب المجلس التشريعي اختصاصه، ووضع الأمر كله بيد الرئيس. وأصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً يقضي بتعيين رئيس ديوان الموظفين ليصبح تابعاً للرئاسة. علماً أن أبا مازن هو الذي كان قد طلب من الرئيس ياسر عرفات عام 2003، بتحويل منصب رئيس ديوان الموظفين من سلطة الرئيس إلى سلطة رئيس الوزراء. وأصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً رئاسياً آخر يقضي بتعيين أمين عام جديد للمجلس التشريعي، ليحل محل أمين سر المجلس الذي يشغله نواب منتخبون في العادة. وبموجب التعيين الجديد، يكون الأمين العام للتشريعي - المعين - مسؤولاً عن جميع موظفي المجلس، وهو ما يحول دون تمكين حركة حماس، من إحداث أي تغيير في بنية المجلس التشريعي.

وبالتوازي مع قرارات المجلس التشريعي المنتهية ولايته، تم إصدار مجموعة من القرارات في حكومة السيد أحمد قريع (حكومة تسيير الأعمال في حينه) بترقية وتعيين 19 وكيل وزارة دفعة واحدة ممن ينتمون ويوالون حركة فتح، وذلك تعزيزاً لسيطرة فتح وسلطة الرئاسة على الوزارات من خلال كبار الموظفين والمدراء، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الموظفين المنتمين والمؤيدين لفتح الذين تم تعيينهم سابقاً حسب الانتماء السياسي بالدرجة الأولى. كما قرر عباس في 24 آذار/ مارس 2006 إنشاء هيئة للإشراف على المعابر برئاسة صائب عريقات بعد أن كانت من صلاحيات الحكومة، وتم تعيين رشيد أبو شباك مديراً عاماً للأمن الوطني، دون التشاور مع الحكومة أو وزير الداخلية. مع العلم أن القانون الأساسي ينص على أن الرئيس يصادق على من ينسبه وزير الداخلية لهذا المنصب، ولا تُعطى صلاحية التعيين للرئيس دون موافقة وزير الداخلية والحكومة. الأمر الذي يعني مزيداً من السيطرة على الأجهزة الأمنية التي هي في عمومها مشكّلة من عناصر منتمية أو مؤيدة لحركة فتح. وأصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بإلغاء قرار وزير الداخلية الصادر في 20 نيسان/ أبريل 2006،

والموافق عليه من الحكومة، والقاضي باستحداث وحدة أو تشكيل من المقاومين المنتمين لجميع التنظيمات الفلسطينية لمساعدة جهاز الشرطة في ضبط الأمن المنفلت في الضفة والقطاع. وألغى قرار تعيين جمال أبو سمهدانة (قائد المقاومة الشعبية) مراقباً عاماً في وزارة الداخلية، وذلك بذريعة أن الحكومة لا تملك الصلاحيات، وأن ذلك من صلاحيات الرئيس فقط. مع العلم أن منصب المراقب العام في وزارة الداخلية لم يكن من ابتكار الحكومة الحالية، بل إن هذا المنصب كان قد استحدث من قبل حكومة فلسطينية سابقة وشغله سمير المشهراوي عندما كان محمد دحلان وزيراً للأمن الداخلي في حكومة شكلها السيد محمود عباس في عهد الرئيس عرفات. وارتفعت الأصوات بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية، ومشاركتها لحركة فتح بالسلطة الفلسطينية، بضرورة إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تسيطر عليها فتح، ولا تتمثل فيها حركتي حماس والجهد الإسلامي، بعد أن كان تهميش عمل منظمة التحرير سياسة متبعة ومنقذ عليها.

هذه التطورات والأحداث، أكدت على وجود خلل حقيقي في العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، مما جعل البحث عن إصلاح تلك العلاقة أمراً ضرورياً، حتى لا يؤثر استمرارها على مسيرة العمل الوطني الفلسطيني.

### إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية:

عندما سئل شمعون بيريز عام 1988، هل يمكن أن تعترف إسرائيل بمنظمة التحرير؟ قال نعم وذلك عندما لا تصبح منظمة التحرير منظمة لتحرير فلسطين. وهذا ما حدث فعلاً، فلم تعد المنظمة بعد التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993 وتغير الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1998، منظمة من أجل تحرير فلسطين. وأصبح من الضروري إعادة بناء منظمة التحرير على أسس جديدة، وإعادة الاعتبار لها كمنظمة تمثل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. لأنه لا يوجد رسمياً ما يربط الفلسطينيين في الخارج بالسلطة الفلسطينية في الداخل، علماً أن رئيس السلطة الفلسطينية هو نفسه رئيس المنظمة. هذا التداخل في الصلاحيات بين مؤسسات المنظمة والسلطة يجب أن يوضع له حد، فلا يجوز أن يلتقي رئيس المنظمة المسؤولين الإسرائيليين ويفاوضهم، بينما مؤسسات المنظمة في الخارج لا توافق على ذلك. أو أن ينشئ رئيس السلطة الفلسطينية بصفته رئيساً للمنظمة، على سبيل المثال - دائرة جديدة باسم دائرة المفاوضات في

المنظمة، بينما كان نفس الشخص المعين في هذه الوظيفة هو نفسه وزير المفاوضات بحكومة السلطة الوطنية من قبل، وبعد فوز حماس، نقل إلى نفس المسمى في منظمة التحرير.

كما أنه لا بد من أن تستمر منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً عاماً أكبر من السلطة الفلسطينية، على أساس أن المنظمة تمثل الوطن والدولة والانتماء والعنوان لتسعة ملايين فلسطيني في الداخل والخارج، بينما السلطة الفلسطينية محصورة بتمثيل الفلسطينيين في الداخل فقط الذين يمثلون 34% فقط من الفلسطينيين. وتمثل منظمة التحرير، الشعب الفلسطيني حسب ما جاء في الميثاق الوطني الفلسطيني، باعتبار أن كل فلسطيني أينما وجد هو عضو في المنظمة بحكم كونه فلسطينياً، ولا نستطيع أن نقول أن كل فلسطيني هو عضو في السلطة الفلسطينية. وهذا ما نصت عليه المادة الثامنة من الميثاق الوطني حيث جاء فيها (المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهجر تشكل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح). بينما جاءت السلطة الفلسطينية لكي تمثل الفلسطينيين في الداخل فقط، وتفاوض الإسرائيليين على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وكانت منظمة التحرير، التي وقعت على اتفاق أوسلو، هي التي وافقت على ذلك، من دون ذكر للفلسطينيين في الخارج، فقد وافق المجلس المركزي الفلسطيني، التابع لمنظمة التحرير، في دورته المنعقدة ما بين 10-12 تشرين الأول/أكتوبر 1993 في تونس، على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال القرار الصادر عنه وهو:

أولاً: تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج.

ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية.

وأكد القانون الأساسي للسلطة على أن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة الوطنية "إن ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن فلسطين، أرض الآباء والأجداد، يأتي في سياق الكفاح المبرر والمستمر، الذي قدم خلاله الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء والجرحى والأسرى من خيرة أبنائه، لأجل نيل حقوقه الوطنية الثابتة المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أينما وجد". ولكن مؤسسات المنظمة لم يكن لها أي دور في عملية التسوية، ولم تعتبرها السلطة الوطنية مرجعيتها الرئيسية.

والجدير بالذكر، أنه من الأسباب الأخرى التي تدعو إلى إصلاح المنظمة، أن مؤسسات المنظمة شلت عن العمل في السنوات الأخيرة، ولم تعمل بالطريقة الطبيعية. فقد تجاوز عدد أعضاء المجلس الوطني 750 عضواً، لكثرة ما أضيف إليه من أشخاص دون أي اعتبار لموضوع الكفاءة أو الاختصاص. وعقد آخر اجتماع له في شهر نيسان/ إبريل 1996 في غزة، من أجل إلغاء بنود وتعديل بنود أخرى من الميثاق الوطني الفلسطيني. وكذلك الأمر بالنسبة لعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، فمن بين أعضائها الثمانية عشر، هناك أربعة توفوا (ياسر عرفات، وفيصل الحسيني، وسليمان النجاب، وياسر عمرو)، وأحد الأعضاء معتقل في سجون الاحتلال (عبد الرحيم ملوح) وبعض الأعضاء استقال أو جمد عضويته (شفيق الحوت، وأسعد عبد الرحمن)، وبعضهم غير متفرغ لعمله في اللجنة التنفيذية حيث يمارس مهمات وظيفية خارجها. وهذا يتناقض مع ما جاء في نص المادة 14 المعدلة من النظام الأساسي للمنظمة، الذي ينص أنه في حال شغرت العضوية في اللجنة التنفيذية بين فترات انعقاد المجلس الوطني لأي سبب من الأسباب يعين أعضاء آخرون بدلاً من الذين يفقدون عضويتهم في اللجنة التنفيذية.

وبسبب عدم مشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي في منظمة التحرير، فقد دعت جميع التنظيمات الفلسطينية الوطنية والإسلامية إلى اجتماع عقد في القاهرة في 15 آذار/ مارس 2005، من أجل البحث في تفعيل وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية، وفق أسس يتم التراضي عليها بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية واعتبار المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ومن أجل ذلك تم الاتفاق على

تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس، وتتشكل من رئيس المجلس الوطني، وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية، وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعورئيس اللجنة التنفيذية للاجتماعات. واتفق المجتمعون في القاهرة، الذي حضرته حركتنا فتح وحماس وقيادات الفصائل الفلسطينية الأخرى، أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى الفلسطينية دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني، وتحريم الاحتكام للسلح في الخلافات الداخلية، واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها. وأن استكمال الحوار في المرحلة المقبلة يعد ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية. ومع أن حماس كانت قد دعت قبل الانتخابات التشريعية لاستكمال حوار القاهرة من أجل التوصل لاتفاق حول دخولها لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن حركة فتح والرئاسة الفلسطينية لم تكن متحمسة لمتابعة الحوار. وتغير هذا الموقف بعد فوز حماس في الانتخابات، وأصبح الطرف الذي لم يكن متحمساً من قبل للتفاوض، هو الذي يدعو حماس للتفاوض، وتفعيل دور المنظمة. كما أن وثيقة الأسرى كانت قد دعت هي الأخرى إلى إصلاح منظمة التحرير، وتنفيذ ما جاء في اتفاق القاهرة.

ولهذا، ومن أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وتصحيح العلاقة مع السلطة الفلسطينية، نورد التصورات التالية:

● لا بد من التأكيد على ثوابت القضية الفلسطينية في جميع جوانبها، وإعادة بناء المهام الوطنية الفلسطينية المطلوبة التي على المنظمة القيام بها. مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد في بنية النظام السياسي الفلسطيني في ضوء تنامي وجود حركة حماس، وأقول نجم بعض التنظيمات الفلسطينية التي لم يعد لها وجود فعلي في الشارع الفلسطيني. والتأكيد على أن منظمة التحرير تمثل كما جاء في ميثاق المنظمة جميع الفلسطينيين في الداخل والخارج. وإذا كانت هناك تنظيمات فلسطينية صغيرة والبعض منها قد انقرض، ولا يتجاوز عدد أعضائها أصابع اليد، ممثلة في منظمة التحرير، فحري بالأمر أن تكون حركة حماس التي فازت في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ولها تأييد كبير في الشارع الفلسطيني في الداخل والخارج، والجهاد الإسلامي التي لها نضال ملموس ضد الاحتلال الإسرائيلي، ممثلتين في المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية للمنظمة.



وهذا ينسجم مع ما جاء في المادة الرابعة من الميثاق الوطني الفلسطيني، باعتبار كل فلسطيني هو تلقائياً عضو في المنظمة (الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعياً في منظمة التحرير الفلسطينية يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم، والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة). ولهذا لا يجوز أن يبقى أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير.

● الاتفاق على برنامج مشترك يشكل القاسم المشترك بين جميع الفصائل الفلسطينية الفاعلة حسب قوتها في الشارع الفلسطيني. وبما أن تأسيس السلطة الفلسطينية قد جاء في إطار تسوية مرفوضة (اتفاق أوسلو) من طرف حركة حماس والجهد الإسلامي، اللتان ترفضان الاعتراف بالسلطة الفلسطينية في البداية ثم قبلتا بها كأمر واقع دون أي تعاون يذكر معها، فإن حماس غيرت موقفها من المشاركة في النظام السياسي والسلطة عندما وافقت على المشاركة في الانتخابات التشريعية وأصبحت السلطة بيدها. فإنه من الطبيعي أن تتفق جميع التنظيمات الفلسطينية على برنامج مشترك، يتمسك بالثوابت الفلسطينية من دون تفريط بحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم. وفي ضوء الآلية الأولية التي تضمنها إعلان القاهرة، حول تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. كما أنه لا بد من أن يحظى البرنامج المشترك بإجماع وطني تلتقي عليه جميع القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية، من أجل تعميق الوحدة الوطنية الفلسطينية، والتغلب على الصعوبات التي تواجه الفلسطينيين.

● توزع عضوية المجلس الوطني الفلسطيني على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة (132 عضواً)، والفلسطينيين في الشتات (170 عضواً)، ويقترح أن يكون مجموع عدد أعضاء المجلس الوطني بحدود 300 عضواً. ويكون أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، أعضاءً في المجلس الوطني عن الداخل، وتنتهي عضوية جميع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الداخل من المجلس عند انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني. وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير،

والقيادات الأساسية والسياسية في سجون الاحتلال الإسرائيلي، أعضاء طبيعيين في المجلس الوطني الفلسطيني، ولا يخضعون لعملية الانتخاب. وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في أماكن تواجد الفلسطينيين في الشتات لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني، ويصبح الأعضاء المنتخبون في الاتحادات والنقابات المهنية الفلسطينية، أعضاء في المجلس الوطني بحكم عضويتهم في تلك الاتحادات الشعبية. ويوزع بقية الأعضاء على أماكن تواجد الفلسطينيين في كافة أنحاء العالم، وتجري انتخابات ممثلي الشعب الفلسطيني حسب نسب وجودهم، على أساس أن يمثل كل 25 ألفاً من الفلسطينيين بعضو واحد في المجلس. ولا بد من استثمار وجود الفلسطينيين في الخارج وإشراكهم في مؤسساتها.

● وضع ميثاق جديد لمنظمة التحرير حسب ما تقرره الأغلبية المنتخبة داخل المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية بعد تشكيل المجلس الوطني الجديد ودخول حركتي حماس والجهاد الإسلامي للمنظمة. كما حدث من قبل عند تغيير الميثاق القومي الفلسطيني عام 1968 إلى الميثاق الوطني بعد دخول المنظمات الفدائية للمنظمة. ووضع ميثاق وطني جديد يأخذ بعين الاعتبار التحولات التي حدثت في السنوات الأخيرة داخل الساحة الفلسطينية، مع التأكيد على الثوابت الفلسطينية وعدم التنازل عنها. ولهذا فإن إصلاح المنظمة لا يمكن أن ينجح من دون وضع ميثاق جديد متفق عليه من قبل الجميع، وإعادة البنود الملغاة للميثاق التي ألغيت بظروف استثنائية من دون مقابل.

● لا بد من تقوية المنظمة ومؤسساتها، لكي ترسم السياسات وتضبط التحرك وتفعل الطاقات الفلسطينية. وتقوية المنظمة سيؤدي إلى تقوية السلطة الفلسطينية في الداخل. وتجعلها المرجعية الرئيسية للقضية الفلسطينية كما كانت قبل اتفاق أوسلو.

● ضرورة الفصل بين الرئاسة الفلسطينية للسلطة الفلسطينية وبين رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وتحديد الصلاحيات بين الرئاسة الفلسطينية وبين الحكومة الفلسطينية. وكذلك بين المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير وبين المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية. ولهذا فإن إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، يتطلب إزالة التداخل، الذي يصل إلى حد التطابق، بين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وبين مؤسسات السلطة الفلسطينية،

وسحب الصلاحيات القيادية والتمثيلية التي أعطيت لمؤسسات السلطة على حساب صلاحيات مؤسسات منظمة التحرير، وهذا ما عبر عنه اتفاق القاهرة.

● وهذا التداخل، الذي أوجده عرفات من خلال رئاسته للسلطة الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والدولة الفلسطينية، وحركة فتح، في ظروف معينة لم تعد موجودة، أصبح من المستحيل استمرارها حالياً. لأن الرئيس عرفات هو الوحيد الذي كان يستطيع أن يترأس اجتماعاً واحداً موسعاً يضم أعضاء في اللجنة التنفيذية للمنظمة، وأعضاء في السلطة الفلسطينية وحركة فتح ومستشارين في الرئاسة الفلسطينية، من دون تحديد عما إذا كان الاجتماع للمنظمة أو السلطة أو الرئاسة أو لفتح. بينما خليفته لا يستطيع ذلك، ليس لعدم قدرته الشخصية، بل لأن هناك شريكاً جديداً معه في السلطة الفلسطينية فرض نفسه بعد الانتخابات التشريعية، لم يكن موجوداً من قبل. مما يجعل البحث في إقامة علاقة صحيحة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية أمراً ملحاً.

المصلحة الوطنية تفرض على جميع التنظيمات والفصائل الفلسطينية الاتفاق على إقامة علاقات طبيعية وصحيحة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية؛ لأن القواسم المشتركة بينها أكثر بكثير مما يفرقها. إذا حسنت النية ولا ينظر إلى موضوع الخلافات من زاوية العصبية التنظيمية لهذا التنظيم ضد الآخر، لأن الجميع مستهدف في هذه المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية. ويخشى أن تستغل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، الخلافات في الصلاحيات بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، لتمرير مواقف وضغوطات، مما سيؤدي إلى تصعيد الخلافات وتهديد الوحدة الوطنية الفلسطينية. وأن تفصل إسرائيل جغرافياً بين منظمة التحرير في الخارج وجزء من السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، عن الحكومة الفلسطينية التي هي نصف السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وتمنع الاتصالات بينهما. كما حدث خلال جلسات المجلس التشريعي الفلسطيني ولسات مؤتمر الوحدة الوطنية، مما سيؤدي إلى اتساع شقة الخلافات وتجزئة النضال الفلسطيني. ليس بين منظمة التحرير والخارج، مع السلطة الوطنية في الداخل، بل بين الداخل الفلسطيني نفسه، أي بين الرئاسة الفلسطينية في الضفة الغربية والحكومة الفلسطينية في قطاع غزة.

